المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الثلاثاء 2011-02-01 العدد 3900
12

# يوسف يتناول مخالفات وزير الاتصالات: عقد صفقات مشبوهة وهناك محاسبة آتية

اتهم النائب غازي يوسف وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال شربل نحاس بارتكاب «مزيد من المخالفات والمغالطات»، وبـ«عقد صفقات مشبوهة من المال العام الاستثماري».

وكان يوسف يتحدث في مؤتمر صحافي عقده في مجلس النواب، تناول فيه المخالفات التي اقترفها نحاس في طرح المرحلة الثانية من الجيل الثالث للاتصالات، وتوجه اليه قائلاً: «يا أستاذ شربل لا تستطيع أن تفسر القانون كما يحلو لك، ولا تستطيع أن تخالف القانون كيفما تشاء، ولا تستطيع الاستيلاء على المال العام وصرفه. هناك محاسبة وهي آتية حتى ولو كنت اليوم وزيراً، أنت اليوم وزير تصريف أعمال، ويجب أن تصرف الأعمال بمعناها الضيق وليس بمعنى إنفاق المال العام بصفقات مشبوهة».

وقال يوسف «(...) عقد (نحاس) مؤتمراً صحافياً من ٣ أيام ووعد اللبنانيين جميعاً بداية اطلاق المرحلة الثانية من الجيل الثالث للاتصالات والتي، على أساسها، أرسى التزامين الى شركتي «اركسون» و«هواوي».

بالنسبة الى التلزيم، ما حصل أنه من أسبوعين أو ثلاثة، يوم السبت، وقبل أن تستقيل الحكومة، جمع نحاس ممثلي الشركات الساعة ١٨:٠٠ مساء في الوزارة، وفتح المظاريف. فاعترض ممثلو الدولة اللبنانية لدى الشركتين على حضور هذا الاجتماع لأنه مخالف للقانون. وبالرغم من ذلك، فتح نحاس المظاريف وفاوض على الأسعار. كان هو المفاوض لا الشركات التي يدعي أنها خاصة ولها الحق في القيام بهذه العملية ألا وهي استخدام الجيل الثالث من الاتصالات».

أضاف: «لم استغرب أبداً أن تلزم شركة «اركسون»، وهي شركة معروفة ومهمة جداً، تأمين هذه الخدمة وخصوصاً أن الوزير نحاس زار السويد مع معتمد القبض مستشاره موسى خوري في أول أسبوع من أيلول الماضي، وعقد صفقة لم يعلم أحد عنها، ولم يطلع مجلس الوزراء عليها. لذلك أقول إن هذه الصفقة التي خولت الوزير نحاس القيام بهذه العملية صفقة مشبوهة، وهذا الإنفاق الاستثماري من الدولة اللبنانية والحكومة اللبنانية هو مال عام».

تابع «هناك مغالطة ثالثة. عندما قيل للوزير نحاس إنه يجب، لتقديم خدمات الجيل الثالث، الحصول على مرسوم من مجلس الوزراء، وهذا القانون واضح فهو القانون ٤٣ يقول في البند ١/١٩ إنه على الوزارة أن تحصل على ترخيص لأي خدمة جديدة. فرد الوزير شربل نحاس عليهم قائلاً إن «شركتي «ميغ١» و«ميغ٢» تملكهما الدولة اللبنانية وهي ملك الحكومة ولا تحتاج الى ترخيص». وعندما سئل أيضاً عن كيفية دفع الدولة ٢٠٠ مليون دولار على الجيل الثالث من الخدمات، قال إن «الدولة لا تدفعها إنما شركات خاصة تدفعها من مالها الخاص».

وأردف «مرة يقول لنا شركات خاصة ومرة شركات خاصة تملكها الحكومة عندما يريد أن يخالف القانون، وأن يقوم بصفقة مشبوهة لإنفاق مال عام يقول إنها شركات خاصة تنفق من مالها الخاص».

وأضاف «عندما قيل للوزير نحاس إنه حتى تقدم هذه الخدمة تحتاج الى ترددات، قال «أنا أعطي ترددات وحدي». نقول له يا معالي الوزير القانون واضح وهو أن الترددات تعطى من الهيئة الناظمة للاتصالات. وحتى زميله الوزير جبران باسيل، عندما كان وزيراً للاتصالات، طلب ترددات لـ«الميغ١» و«الميغ٢» عبر قرارات ومراسيم تصدر عن الهيئة المنظمة للاتصالات ولا تخرج من الوزارة، وهذه مخالفة جديدة. فهو يقول إن لا شيء اسمه الهيئة المنظمة إنما هو الهيئة المنظمة. فالى متى سنسكت عن هذه المخالفات التي كان يقوم بها كوزير أصيل، واليوم يتمادى بها لأنه وزير تصريف أعمال مغطى ولا أحد يشعر به كيف يسرق وينهب الدولة؟ فكفانا سرقات تحت مسميات «الإصلاح والتغيير»، وعبارة الإصلاح والتغيير وهو بالفعل إفساد وتفسيد».

# نحاس يصادر صلاحية الهيئة المنظمة بمنح الترددات وتجاهله القانون ٤٣١

يواصل وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال شربل نحاس التصرّف بمقدّرات الدولة عبر بوابة الوزارة وكأنه في مملكته الخاصة، التي لا تخضع لسلطة أي قانون، سوى «قوانينه» الشخصية المشبوهة الغايات، وأحدث «إبداعاته» على هذا الصعيد، ما منحه لنفسه من صلاحية حصرية لمنح التردّدات في مؤتمره الصحافي الذي عقده قبل أيام.

فوفقاً لبيان مكتبه الإعلامي «سئل نحاس: ألا تمنح الهيئة المنظمة للاتصالات هذه الترددات؟ فأجاب: القانون ٤٣١ معلق نفاذه.. ولا يزال هذا غير نافذ لعدم اكتمال شروط تنفيذه، وهذا الأمر منصوص عليه بوضوح في إحدى مواد هذا القانون.. الدولة ليست بحاجة الى ترخيص من أحد. أما القواعد العامة لعمل قطاع الاتصالات فيضعها وزير الاتصالات، وما دام الوزير لم يضع هذه القواعد فالقانون ليس نافذاً. وتم منح الإذن باستعمال الترددات، وهي ملك عام».

وقد تجاوز الوزير بذلك، صراحةً، قانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢، الذي أناط هذه الصلاحية بالهيئة المنظمة للاتصالات، والتي تساءل مصدر مقرب منها عن قانونية موقف نحاس بالنسبة لإطلاق خدمات الجيل الثالث، خاصة في ما يتعلق بموضوع الترددات.

وأوضح المصدر أن صلاحية منح الترددات قد انتقلت رسمياً إلى الهيئة اعتباراً من أول ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، وقد أكد ذلك الوزيران اللذان تعاقبا قبل نحاس على تسلم زمام الوزارة، وهما مروان حماده وجبران باسيل، علماً أن سلفه باسيل كان قد تقدم بطلبي منح ترددات من الهيئة لشبكتي الخلوي «ميك-١» و«ميك-٢»، ومنحته الهيئة ما طلبه على هذا الصعيد، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على توسعة الشبكتين والاستثمار فيهما.

كما أن وزارة الاتصالات عندما استمرت بمنح الترددات في وقت سابق، تقدمت الهيئة بطعن إلى مجلس شورى الدولة، الذي ما كان منه إلا أن أوقف تنفيذ قرارات الوزارة المرتبطة بهذه الصلاحية. وهذا ما يتجاهله الوزير نحاس غير عابئ بمقتضيات قانون الاتصالات المنظم لعمل القطاع، والذي يفترض أن يكون الوزير أكثر الحريصين على تطبيقه، وهو ما يفعل عكسه تماماً.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"